الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية

بنك بيت التمويل الكويتي
KFH
EGYPT

المحتويات

١. الشروط والأحكام العامة لكافة أنواع الحسابات
٢. الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الجارية
٣. الشروط والأحكام العامة لحسابات المضاربة الاستثمارية
٤. الشروط والأحكام الخاصة بالوكالة بالاستثمار
١.٤ الشروط والأحكام الخاصة بحسابات التوفير الاستثمارية على أساس الوكالة بالاستثمار
٢.٤ الشروط والأحكام الخاصة بحسابات التوفير الاستثمارية ذات نسب الأرباح المتزايدة على أساس الوكالة بالاستثمار
٣.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الاستثمارية ذات العائد الشهري على أساس الوكالة بالاستثمار
٤.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الاستثمارية ذات العائد اليومى على أساس الوكالة بالاستثمار
٥.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية على أساس الوكالة بالاستثمار
٦.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالشهادات الادخارية على أساس الوكالة بالاستثمار
٧.٤ الشرط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية والشهادات الادخارية مدفوعة العائد مقدما (تحت الحساب) على أساس الوكالة بالاستثمار

٥. الشروط والأحكام الخاصة باستخدام وإصدار بطاقة الخصم المباشر
٦. شروط وأحكام خاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية
٧. شروط وأحكام خاصة بالتحويلات المصرفية وتعليمات الدفع
٨. الشروط والأحكام الخاصة بالهاتف الإلكتروني
٩. شروط وأحكام المحفظة الإلكترونية
١٠. شروط وأحكام خدمة التعليمات بالفاكس والبريد الإلكتروني
١١. أحكام عامة

١. الشروط والأحكام العامة لكافة أنواع الحسابات

تسري الشروط والأحكام التالية على جميع أنواع الحسابات إضافة إلى الشروط والأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع الحسابات المدرجة في الفقرة الخاصة بها وغيرها من الشروط والأحكام المقررة لأية خدمات أخرى: -

١- تكون إدارة الحساب لصاحبه (العميل) أو ممثله أو نائبه القانوني أو وكيله؛ ولا يعتد في مواجهة البنك بزوال صفة من يدير الحساب ما لم يتسلم البنك إخطاراً كتابياً بذلك.

٢- يوكل العميل البنك في تحصيل قيمة الأوراق التجارية وغيرها من العمليات المصرفية مع قيد صافيها في حسابه وفقاً للنظم المعمول بها لدى البنك.

٣- يُعفى البنك من أي مسئولية قد تنشأ من عدم اتخاذ إجراءات البروتستو أو عدم الدفع أو عن التأخير في إجرائها كما أنه معفى من المسئولية عن عدم اتخاذ إجراءات قضائية بموجب تلك الأوراق التجارية المرتدة بدون دفع سواء كانت شيكات أو كمبيالات، وأياً كانت طبيعة التظهير كما أنه يعفى من المسئولية عن ضياع أو فقد هذه الأوراق التجارية حال تحصيلها في الخارج عن طريق مراسلي البنك.

٤- عند تقديم أوراق تجارية لتحصيل قيمتها، سواء كانت مظهرة للبنك بالتوكيل أو التأمين، أو لنقل الملكية؛ لا يعتد في إثبات هذا التقديم للبنك إلا بحافظة إيداع ممهورة بخاتم البنك وتوقيع الموظف المختص.

٥- حسب ما هو متفق عليه مع البنك أنه لا يجوز إثبات عكس الثابت في أوراق البنك ومستنداته إلا بالكتابة وفي جميع الحالات فإن دليل الإثبات المقبول في مواجهة البنك هو الدليل الكتابي فقط.

٦- يحق للبنك الاستعانة بأي شركة متخصصة في نقل وتسليم الطرود البريدية والخطابات المسجلة أو أي من وسائل الإعلان؛ بحيث تتولى تسليم أي مراسلات مرسلة إلى العميل من قبل البنك ودون أي مسئولية على البنك من وراء ذلك ولا يعتبر ذلك خرقاً للسرية.

٧- يفوض العميل البنك في أن يخصم تلقائياً على حساباته؛ كافة العمولات الخاصة بنوع الخدمة المقدمة وفقاً لطلب العميل المستحقة عليه طبقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة الخاصة بنوع الخدمة المقدمة وفقاً لطلب العميل.

٨- يفوض العميل البنك في أن يخصم من حسابه(ا) / حساباته(ا) أية مبالغ تكون قد أضيفت إليه(ا) بطريقة الخطأ؛ على أن يتم إخطاره (ا) بذلك عن طريق كشف الحساب المرسل له والذي يعتبر نافذاً قبل العميل وإقرار منه بصحة المعاملة.

٩- تعتبر جميع حسابات العميل لدى البنك أو فروعه حالياً أو مستقبلاً ضامنة بعضها البعض بغض النظر عن طبيعتها أو مسمياتها.

١٠- تكون دفاتر البنك وقيوده حجة قاطعة في إثبات ما للعميل وما عليه في تعامله(ا) مع البنك؛ ولا يحق للعميل الاعتراض على صحتها بأي وجه من الوجوه ما لم يثبت العميل عكس ذلك.

١١- يقر العميل فيما يتعلق بالحساب المفتوح باسمه _ بأنه هو / هي المستفيد(ة) منه كما يقر الشركاء في الحساب المشترك بأنهم هم المستفيدون منه وأما فيما يتعلق بالحساب المفتوح نيابة عن آخرين فيقر فاتح الحساب بأن المستفيد منه هو المذكور اسمه في طلب فتح الحساب وإن نيابته عن هذا المستفيد صحيحة ومطابقة للحقيقة وسارية المفعول.

١٢- يفوض العميل بموجب هذا، البنك تفويضاً غير قابل للإلغاء أو الرجوع في تبادل كافة المعلومات عنه وعن حساباته، وبياناته الشخصية مع البنوك والجهات المشاركة في نظام تجميع البيانات والمعلومات المقرر بموجب القانون ونظام مركزية المخاطر وكذلك كافة شركاته الشقيقة أو التابعة والشركة (ات) الأم، أو أي جهة أو شركة مختصة يختارها البنك وفقاً لتقديره الخاص، داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها، كما يفوض العميل أيضاً البنك في الحصول من أي جهة حكومية أو غير حكومية على عنوان كلا من سكنه وعمله وما قد يطرأ عليهما من تغيير، ويصرح للبنك بتزويد تلك الجهات الأخرى ذات العلاقة بتلك المعلومات وذلك دون أدنى مسؤولية على البنك أو الجهات المشار إليها.

١٣- في حالة وجود حجز على الحساب المتاح أعلى من مبلغ الدين الذي تم الحجز على الحساب من أجله، يفوض العميل البنك بأن يجنب من الحساب مبلغ يعادل هذا الدين والمصاريف ويخصصه للوفاء بالدين المحتجز بالحساب بعد استيفاء الحاجز كافة الإجراءات القانونية.

١٤- يقر العميل بمسئوليته التامة وعلمه بالنتائج التي قد تترتب عليه قبل الآخرين فيما يخص كافة عمليات الإيداع التي تقيد في حسابه من قبل أي شخص أو جهة مالم يتم رفضها من قبله خلال ثلاثون يوماً من تاريخ كشف الحساب الذي تضمن هذا القيد أو علمه بالإيداع بأية طريقة أخرى.

١٥- يعتد بنموذج توقيع العميل لدى البنك في سائر معاملاته بكافة حساباته المفتوحة حالياً أو التي تفتح مستقبلاً لدى البنك شاملة حساباته الفرعية والإضافية وبما فيها كذلك أي حساب يتم فتحه في أي وقت من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية؛ وذلك ما لم يتسلم البنك من العميل

قبل فتح أي من تلك الحسابات تعليمات خطية مغايرة تكون مقبولة لدى البنك وفقاً للنظم المطبقة لديه ويقر العميل بأن أية حسابات فرعية وإضافية يتم فتحها في أي وقت بما فيها أي حساب يتم فتحه من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، تسري عليها الشروط والأحكام الحالية المنظمة للحسابات وما قد يطرأ عليها من تعديلات.

١٦- يحق للبنك إغلاق الحساب في أي وقت وذلك بعد إخطار العميل كتابياً أو برسائل نصية بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المنظمة لذلك ويلتزم العميل بمجرد إخطاره بذلك بأن يسلم البنك جهاز رمز الأمان (إن وجد) ودفاتر الشيكات وكذلك بطاقات الائتمان والسحب الآلي وغيرها كما يلتزم بسداد الرصيد المدين.

١٧- يكون عنوان العميل المثبت في طلب فتح الحساب ونماذج البنك هو العنوان المختار لأية مراسلات أو إعلانات توجه إليه من البنك ما لم يتسلم البنك إخطار كتابياً من العميل بعنوان آخر كما يلتزم العميل بتحديث بياناته طرف البنك في حالة حدوث أي تغيير في البيانات وفقاً لدورية تحديث البيانات ولوائح البنك ويتحمل العميل المسئولية كاملة في حالة عدم قيامه بتحديث البيانات ودون أدنى مسئولية على البنك.

الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الراكدة

١٨- من المتفق عليه اعتبار الحساب راكد في حال عدم قيام العميل أو الطرف المفوض بتحريكه بأي عملية سحب أو إيداع أو تحويل أو استعلام إلكتروني أو موثق عن الرصيد لمدة عام بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات الهاتف المحمول، وعامان بالنسبة لحسابات التوفير، ولا تعتبر المعاملات التي يقوم بها البنك على حسابات العملاء، مثل خصم الرسوم أو إضافة العوائد من المعاملات التي يتم بموجبها تنشيط الحساب، وفي هذه الحالة يتم فرض رسوم على مثل هذه الحسابات وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة لدى البنك

- الحسابات الراكدة: هي كافة حسابات العملاء التي تكون راكدة لدى البنك
- الحساب النشط: هو الحساب الذي تم إجراء معاملة واحدة عليه على الأقل خلال عام بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات الهاتف المحمول وعامان بالنسبة لحسابات التوفير (سحب أو إيداع أو تحويل أو استعلام إلكتروني أو موثق عن الرصيد)

-حساب المحفظة الإلكترونية المفعل: الحساب الذي قام العميل بإجراء معاملة مالية واحدة عليه (سحب أو إيداع أو تحويل متضمن عمليات الخصم الأخرى من الحساب وبما لا يشمل عمليات

الاستعلام عن الرصيد أو تغيير الرقم السري) على الأقل خلال ٩٠ يوم وذلك من خلال فروع البنوك ومقدمي الخدمة التابعين لهم أو القنوات الإلكترونية المتاحة.

- في حالة وجود حسابات أخرى نشطة للعميل، يسمح له(ا) بتنشيط حساباته الراكدة باستخدام أياً من وسائل الاتصال بالبنك (على سبيل المثال لا الحصر: عن طريق الفروع أو مراكز الاتصال أو الإنترنت البنكي، أو ماكينات الصراف الآلي، أو قنوات الاتصال الإلكترونية الأخرى) وذلك بعد التأكد من هوية العميل.
- في حالة اعتبار العميل راكدا (كل حساباته راكدة) يتعين على العميل قيامه بالاتي كحد أدنى لتنشيط حساباته خلال أيا من وسائل اتصال البنك وفقاً لسياسته:

أ- مصادقة على رصيد الحسابات

ب- كتابة طلب لإعادة تنشيط الحسابات.

-لا يتم فرض رسوم على اعادة تنشيط الحسابات أو إغلاقها.

-يحق للبنك غلق الحساب في حالة مرور عام على انخفاض رصيده الي صفر وعدم قيام العميل بإعادة التنشيط.

-يتم اخطار العميل باي من قنوات الاتصال المتاحة شهريا لمدة ٣ شهور قبل اعتبار حساباته راكدة. ويخطر كذلك قبل وبعد ادراج حساباته ضمن الحسابات الراكدة باي من قنوات الاتصال المتاحة بالمصروفات الناتجة عن ذلك وكذا اجراءات التنشيط.

-يتم صرف أية شيكات مسحوبة وتنفيذ أية تعليمات مستديمة على الحسابات الراكدة ، ولا يعتبر ذلك اعادة تنشيط للحسابات ويخطر العميل بعد الصرف باي من وسائل الاتصال المتاحة.

-لا يتم خصم أية رسوم أو مصاريف على الحسابات الراكدة حال انخفاض رصيد الحساب الي صفر ولا يتم كشف الحساب بأي مصاريف أو عمولات.

-يستمر حساب العوائد المستحقة للعميل على الحسابات الاستثمارية ، واضافتها وفقاً لنوع الحساب ودورية حساب العائد.

-التمويلات بكافة أنواعها شاملة البطاقات المغطاة والبطاقات المدفوعة مقدما والأوعية الاستثمارية (الودائع والشهادات) مستثناة من حالة الركود.

١٩- وكلت بمقتضي الطلبات المقدمة بنك بيت التمويل الكويتي (مصر)شركة مساهمة مصرية في تحصيل قيمة الكوبونات والشيكات والأوراق التجارية وأضمن سلامتها وصحة التوقيعات المدونة عليها ويوكل/ توكل العميل(ة) كذلك البنك في شراء و/ أو بيع الأوراق المالية والمستندات

والبضائع وفتح الاعتمادات وغير ذلك من العمليات المصرفية على أن تقيد في حساب العميل الجاري طرف البنك.

٢٠- يحق للبنك في حاله وجود رصيد مدين مستحق له في ذمه العميل؛ مع وجود أرصده دائنة بحساب العميل بعملات أخرى أجنبيه؛ يحق للبنك تحويل هذه الأرصدة الدائنة الي العملة المصرية؛ أو الي عملة المديونية المستحقة وبسعر صرف هذه العملات في البنك يوم التحويل؛ واستخدام حصيلة التحويل في سداد المديونية المستحقة للبنك في ذمة العميل.

٢. الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الجارية

١. لا يعد الحساب جارياً إلا إذا توفرت فيه الشروط المقررة قانوناً، فإذا كان الحساب جارياً فإن الرصيد الدائن في الحساب الجاري هو قرض حسن حال لا يستحق أية أرباح ولا يتحمل أية خسارة، ويلتزم البنك بدفع كامل الرصيد الدائن عند طلبه ويجوز للبنك استثمار أرصدة تلك الحسابات أو جزء منها على أن تعود نتائج استثمار تلك الأموال إلى مساهمي البنك.

٢. تتم سحوبات العميل من الحساب بموجب الشيكات المعتمدة لدى البنك والمسلّمة للعميل أو بموجب أي مستند صرف آخر مستوف للشروط القانونية ومقبول لدى البنك، كما يتم السحب بموجب بطاقة السحب الآلي أو بطاقة الائتمان وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بها، أو بأي وسيلة أخرى يخطر البنك بها العميل.

٣. يلتزم العميل بالمحافظة على دفتر الشيكات المسلّم إليه. وعليه إخطار البنك عند فقدانه أو فقد أحد شيكاته، ويكون العميل وحده مسئولاً عن كافة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على وجود دفتر الشيكات أو أحد شيكاته لدى أحد تابعيه أو الغير، ودون أدنى مسؤولية على البنك.

٤. يقر العميل بأن استعماله للشيكات استعمالاً شخصياً قاصراً عليه وحده.

٥. للبنك أن يمتنع عن صرف أية شيكات مسحوبة مقابل إيداع شيكات تحت التحصيل ما لم تكن تلك الشيكات قد تم تحصيلها فعلاً وقيدت قيمتها بحساب العميل لدى البنك.

٦. يكون السحب من الحساب الجاري دائماً في حدود الرصيد الدائن ويكون العميل مسئولاً شخصياً عن سحب مبالغ تتجاوز مبلغ الرصيد للدائن في الحساب ويلتزم العميل بأن يسدد للبنك لدى أول طلب منه مبلغ الرصيد المدين.

٧. إن قيد المدفوعات في أي حساب بما فيما الحساب الجاري لا يسقط ما للأطراف من دعاوى بشأن العقود والمعاملات التي ترتبت عليها هذه المدفوعات.

٨. يحق للعميل في حالة توافر أي سبب قانوني يجيز له، طلب وقف صرف أي شيكات أو أوراق تجارية أو أوامر دفع صادرة منه، ويكون عليه أن يتقدم للبنك بطلب كتابي بذلك مذيلاً بتوقيعه المعتمد بالبنك. ويكون التزام البنك بوقف صرف تلك الشيكات أو الأوراق الأخرى مشروطاً بعدم صرف تلك الشيكات أو الأوراق فعلياً قبل تقديم العميل لطلبه.
٩. يقوم البنك بتجنيب مقابل وفاء الشيكات التي يطلب العميل إيقاف صرفها أو التي يخطر البنك بفقدها ويحق للبنك تجميد تلك المبالغ لحين التوصل إلى تسوية رضائية أو صدور حكم نهائي في هذا الشأن. ولا يحق للعميل - قبل ذلك - المطالبة بسحب تلك المبالغ ويكون مسئولاً مسئولية كاملة عن الآثار المترتبة عن طلب وقف الصرف ومدى اتفاقه مع صحيح القانون.
١٠. تكون الحسابات غير محددة المدة مالم يتفق على خلاف ذلك ويحق للبنك إغلاق الحساب في أي وقت بعد إخطار العميل ودون الحاجة إلى إبداء أسباب ويلتزم العميل بسحب أي أموال له قد تكون مودعة بالحساب قبل التاريخ الذي حدده البنك لإغلاق الحساب والذي أخطر به العميل، وإلا فللبنك الحق في إيداع تلك الأموال خزينة المحكمة أو إرسال شيك مصرفي بقيمتها باسم العميل على محل إقامته المعلوم لدى البنك أو الاحتفاظ بها بحساب خاص طرفه. كما يحق للعميل إغلاق الحساب بشرط إخطار البنك بذلك قبل التاريخ المعين للإغلاق بخمسة عشر يوماً على الأقل وبشرط سداد أية مبالغ تكون مستحقة عليه للبنك، كما يحق للبنك رفض أي إيداعات جديدة لإضافتها للحساب.

٣. الشروط والأحكام العامة لحسابات المضاربة الاستثمارية

١. يفوض العميل بصفته مالكاً للأموال «رب المال» البنك الذي قد قبل ذلك بصفته مضارباً «المضارب» باستثمار أموال العميل المودعة في حساب المضاربة «رأس مال المضاربة» استثماراً مطلقا في وعاء المضاربة العام بالطريقة التي يراها المضارب مناسبة وفق خياره المطلق ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد أذن رب المال للمضارب (البنك) بخلط رأس مال المضاربة بأمواله من حقوق الملكية وأرصدة الحسابات الجارية وأرصدة الحسابات الأخرى التي تأخذ حكم الحسابات الجارية وغيرها مما قد يكون موكلاً باستثماره، حيث تنشأ علاقة مشاركة بين هذه الأموال ورأس مال وعاء المضاربة.
٢. يخول أصحاب حسابات المضاربة البنك بأن يحتفظ (عند اللزوم) بجزء من أرباح وعاء المضاربة تخصم من حصة أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح بهدف تكوين "احتياطي معدل الأرباح"، وذلك بما لا يجاوز نسبة مئوية معينة من تلك الأرباح، وهي النسبة المطبقة والمعلنة لدى البنك (إن وجدت)

وبناء على اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لها، وذلك بغرض المحافظة على استقرار واستمرار توزيع الأرباح على أصحاب حسابات المضاربة الاستثمارية للحفاظ على مستوى معين من عائد الاستثمار لهم.

٤. الشروط والأحكام الخاصة بالوكالة بالاستثمار

فيما يلي الشروط والأحكام الخاصة بالوكالة بالاستثمار لبنك بيت التمويل الكويتي – مصر ش.م.م :

-

١. يعين الموكل (العميل) الوكيل (البنك) لاستثمار مبلغ الاستثمار المحدد في إيجاب الموكل (طلب إصدار المنتج) الذي يتفق عليه الموكل والوكيل من حين لآخر ضمن "الوعاء الاستثماري العام للوكيل" وهو الوعاء المشتمل على أموال مساهمي البنك وما في حكمها وأرصدة حسابات المضاربة الاستثمارية.

٢. بموجب هذه الاتفاقية يفوض الموكل (العميل) الوكيل (البنك) بأن:

- يدخل في معاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالنيابة عن الموكل ولحساب الموكل.

- يقوم بكل التصرفات اللازمة لإجراء هذه المعاملات على أكمل وجه يمكن للموكل أن يقوم به.

- يتفاوض بالنيابة عن الموكل بشأن أي عقود يقوم بإبرامها الوكيل ضمن الوعاء الاستثماري العام للوكيل.

- يمارس بالنيابة عن الموكل كل الصلاحيات اللازمة لتمكين الوكيل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لهذه الاتفاقية.

٣. يلتزم الوكيل برعاية مصالح الموكل والتصرف حسب ما يمليه الواجب ومقتضيات حسن النية، كما يلتزم الوكيل بإدارة المعاملات الاستثمارية بنفس درجة العناية التي يبذلها في إدارة المعاملات المماثلة التي يجريها لحسابه الخاص.

٤. يتحمل الموكل كل المخاطر الناجمة عن التصرفات التي يجريها الوكيل بصفته وكيلاً عن الموكل وذلك عدا المخاطر الناشئة عن التعدي أو التقصير أو مخالفته لأحكام وشروط الوكالة.

٥. يكون للموكل الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الفعلي في حال أن كان ذلك الضرر بسبب يرجع لقيام الوكيل بعمل ينطوي على الغش أو نتيجة للخطأ الجسيم أو مخالفته لأحكام وشروط الوكالة.

٦. يستحق الوكيل الأجرة المحددة في نموذج قبول الوكيل و/أو لائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك عن كل معاملة استثمارية.

٧. في حالة رغبة الموكل عدم تجديد معاملة استثمارية في تاريخ استحقاقها فعلى الوكيل أن يدفع له مبلغ الاستثمار مع الربح المتحقق، وعند تأخر الوكيل في التنضيد الحكمي واحتساب الربح الفعلي للموكل، إما أن يصرف الوكيل للموكل الربح المتوقع المعلن مسبقاً من قبل الوكيل عند استحقاق الوديعة ويحاسبه بعد التنضيد على الفرق وإما أن ينتظر حتى تاريخ التنضيد واحتساب الربح الفعلي.

٨. مدة احتساب الأرباح بالنسبة لأي معاملة استثمارية شهر ميلادي مالم يتفق على خلاف ذلك، وفي حال رغبة الموكل في إنهاء معاملة استثمارية قبل تاريخ استحقاقها، يقر الموكل أن الربح المتوقع المزمع توزيعه في هذه الحالة قابل للتغيير وأن ما يدفع من ربح للموكل قبل تاريخ حساب لأرباح يعتبر ربحاً مدفوعاً تحت الحساب، لحين إجراء التسوية النهائية وذلك في حالة انخفاض الربح الفعلي عن الربح المتوقع بحسب النتائج الفعلية لنشاط الوكيل.

٩. يقر الموكل أنه على علم ودراية بأن نتائج و/أو الأرباح الناتجة عن أي معاملة استثمارية لا تشكل أي التزام على الوكيل تحقيق نفس النتائج أو دفع مبالغ مماثلة في أي معاملة استثمارية لاحقه.

١٠. قبل الدخول في أي معاملة استثمارية بالنيابة عن الموكل يتفق الوكيل مع الموكل على الربح المتوقع تحقيقه في المعاملة الاستثمارية (تحت التسوية).

١١. اتفقا الوكيل والموكل أن أي ربح يحققه الوكيل زائداً عن الربح المتوقع بعد اقتطاع أجره الوكيل يحتفظ به الوكيل كحافز لحسن أدائه.

١٢. إذا ظهر للوكيل قبل الشروع في المعاملة الاستثمارية أن ربح الموكل المتوقع، لا يمكن تحقيقه فعليه أن يتفق مع الموكل على الاستثمار بربح أقل أو إيقاف المعاملة الاستثمارية.

١٣. يدفع الموكل "مبلغ الاستثمار" في الحساب الذي يخطره به الوكيل – والمحدد في إيجاب الموكل – في موعد لا يتجاوز تاريخ الاستثمار.

١٤. يجوز الاتفاق على تعديل شروط الوكالة ويتم إخطار العميل بتلك التعديلات عن طريق الإعلان في فروع البنك أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال المتعارف عليها بما فيها الوسائل الإلكترونية، ويسري التعديل للمدة اللاحقة للاستثمار دون أثر رجعي، فإذا عدل الوكيل ولم يعترض الموكل على التعديل خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ إخطاره بالتعديل، يصير التعديل نافذاً، وفي حالة عدم موافقة الموكل على التعديل فأن له سحب حسابه/وديعته/شهادته ويجوز للبنك وفقاً لإرادته المطلقة اعطاؤه نسبة من الربح عن المدة السابقة وحسب الشروط الواردة في طلب الإصدار.

١٥. يجوز للموكل استرداد قيمة الوديعة/الشهادة بنظام الوكالة قبل تاريخ الاستحقاق على أساس التخارج وإنهاء المعاملة الاستثمارية طبقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية، أي التنازل عن الأرباح /جزء من الربح طبقاً لشروط الاسترداد أو نسب الخصم المطبقة حسب نوع "المعاملة الاستثمارية" والواردة في طلب الإصدار الخاص بكل منتج أو إبراؤه من الخسائر (إن وجدت) وفي حالة رغبة الموكل في استرداد قيمة الشهادة/الوديعة الاستثمارية قبل تاريخ استحقاقها مع وجود تمويل قائم ممنوح بضمان قيمة تلك الشهادة/الوديعة، يحق للوكيل تسوية رصيد هذا التمويل والعوائد التابعة له من قيمة الشهادة/الوديعة ورد القيمة المتبقية – إن وجدت للموكل.

١.٤ الشروط والأحكام الخاصة بحسابات التوفير الاستثمارية على أساس الوكالة بالاستثمار

١.يتم استثمار أموال حسابات التوفير الاستثمارية "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل فتح الحساب.

٢. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للحساب عند فتح الحساب.

٣. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مُناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.

٤. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي – مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الحساب وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.

٥. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر في حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

٦. يتم احتساب الأرباح على أساس أقل رصيد للحساب خلال الفترة الاستثمارية مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد الذي يحق للبنك احتساب الأرباح عليه والذي يحدد بطلب فتح الحساب و/أو الموقع الإلكتروني للبنك.

٧. تضاف أرباح حساب التوفير الاستثماري بصفة ربع سنوية/سنوية حسب اختيار العميل.

٨. لا يخول الحساب للعميل الحق في طلب إصدار دفاتر الشيكات.

٩. ما دون الحد الأدنى للحساب يعتبر قرض حسن حال لا يستحق أي أرباح ولا يتحمل أي خسائر وللبنك الحق بتغيير الحد الأدنى للاستثمار وله الحق بتحديد شرائح مختلفة مبنية على أساس حجم مبالغ الإيداع

٢.٤ الشروط والأحكام الخاصة بحسابات التوفير الاستثمارية ذات نسب الأرباح المتزايدة على أساس الوكالة بالاستثمار

١. يتم استثمار أموال حسابات التوفير الاستثمارية ذات نسب الأرباح المتزايدة "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل فتح الحساب طبقاً للشريحة التي يقع بها مبلغ الاستثمار.

٢. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للحساب عند فتح الحساب.

٣. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مُناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.

٤. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي- مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الحساب وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.

٥. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر في حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

٦. يتم احتساب الأرباح على أساس أقل رصيد للحساب خلال الشهر مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد الذي يحق للبنك احتساب الأرباح عليه والذي يحدد بطلب فتح الحساب و/أو الموقع الإلكتروني للبنك.

٧. تضاف أرباح حساب التوفير الاستثماري ذو نسب الأرباح المتزايدة بصفة شهرية.

٨. لا يخول الحساب للعميل الحق في طلب إصدار دفاتر الشيكات.

٩. ما دون الحد الأدنى للحساب يعتبر قرض حسن حال لا يستحق أي أرباح ولا يتحمل أي خسائر وللبنك الحق بتغيير الحد الأدنى للاستثمار وله الحق بتحديد شرائح مختلفة مبنية على أساس حجم مبالغ الإيداع

٣.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الاستثمارية ذات العائد الشهري على أساس الوكالة بالاستثمار

١. يتم استثمار أموال الحساب الاستثماري "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل فتح الحساب.

٢. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للحساب عند فتح الحساب.

٣. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مُناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير .

4. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي – مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الحساب وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.

٥. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر في حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

٦. يتم احتساب الأرباح على رصيد الإقفال اليومي للحساب مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد الذي يحق للبنك احتساب الأرباح عليه والذي يحدد بطلب إصدار الحساب الاستثماري ويضاف العائد شهريا

٧. ما دون الحد الأدنى للحساب يعتبر قرض حسن حال لا يستحق أي أرباح ولا يتحمل أي خسائر وللبنك الحق بتغيير الحد الأدنى للاستثمار وله الحق بتحديد شرائح مختلفة مبنية على اساس حجم مبالغ الإيداع

٤.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الاستثمارية ذات العائد اليومي على أساس الوكالة بالاستثمار

١. يتم استثمار أموال الحساب الاستثماري "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل فتح الحساب.

٢. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للحساب عند فتح الحساب.

٣. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مُناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير .

٤. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي– مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الحساب وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.

٥. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر في حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

٦. يتم احتساب الأرباح على رصيد الإقفال اليومي للحساب مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد الذي يحق للبنك احتساب الأرباح عليه والذي يحدد بطلب إصدار الحساب الاستثماري، ويضاف العائد يوميا (مع مراعاة حق الإيداع/التحويل طبقا للوائح البنك المنظمة(

٧. ما دون الحد الأدنى للحساب يعتبر قرض حسن حال لا يستحق أي أرباح ولا يتحمل أي خسائر وللبنك الحق بتغيير الحد الأدنى للاستثمار وله الحق بتحديد شرائح مختلفة مبنية على اساس حجم مبالغ الإيداع

٥.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية على أساس الوكالة بالاستثمار

١. يتم استثمار أموال الوديعة الاستثمارية "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل انشاء الوديعة .

٢. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للوديعة عند إنشاء الوديعة.

٣. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مُناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار المناسبة وما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.

٤. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي – مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الوديعة وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.

٥. في حالة استرداد الوديعة قبل تاريخ استحقاقها يتنازل العميل عن جزء أو كل من العائد وذلك طبقا للشروط الموضحة في طلب إصدار الوديعة الموقع من قبل العميل.

٦. في حالة طلب العميل عدم تجديد الوديعة وصادف تاريخ استحقاق الوديعة يوم عطلة رسمية، يتم إضافة أصل مبلغ الوديعة والعائد المستحق (ان وجد) في يوم العمل التالي.

٧. في حالة طلب العميل التجديد التلقائي للوديعة، ولم يتمكن الوكيل من التواصل مع الموكل قبل تاريخ التجديد فإن الوكيل سيقوم بتجديد الوديعة واستثمار "مبلغ الاستثمار" في معاملات تدر ربحاً متوقعاً حسب المعلن حينها في فروع البنك و/أو الموقع الإلكتروني للبنك وقت التجديد.

٨. الحد الأدنى للرصيد المطلوب لإنشاء أي وديعة استثمارية يكون طبقا للمذكور في طلب إنشاء الوديعة و/أو وفقاً للمعلن على الموقع الإلكتروني للبنك وقت إنشاء الوديعة.

٩. لا يجوز السحب من حساب الوديعة بموجب شيكات، كما لا تصدر عليه بطاقة سحب آلي.

١٠. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر في حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

١١. في حالة منح تمويلات مصرفية بضمان الوديعة الاستثمارية يظل الرهن/التخصيص ساريا عليها لصالح البنك حتى في حالة تمديد أجلها لمدة أو لمدد أخرى أو في حالة تعديل رقمها أو عملتها أو مبلغها حتى تمام السداد ويفوض العميل البنك في تجديد الوديعة الضامنة في حالة استحقاق وديعة ولايزال هناك دين مستحق للبنك بموجب التمويل الممنوح أو أن يقوم بتسييلها واستخدام مبلغها والعائد المتحقق منها في سداد رصيد المديونية القائم وأي مصروفات أو عمولات متعلقة بالوديعة الاستثمارية، ويسرى هذا التفويض على احقيه البنك في تغيير سعر عائد الوديعة الضامنة عند التجديد بعد إخطار العميل بأي وسيلة من وسائل الاتصال المتعارف عليها بما فيها وسائل التواصل الإلكترونية.

٦.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالشهادات الادخارية على أساس الوكالة بالاستثمار

١. يتم استثمار أموال الشهادات الادخارية "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل إنشاء الشهادة.

٢. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للشهادة عند إنشاء الشهادة.

٣. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مُناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.

٤. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي – مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الشهادة وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.

٥. الشهادة (أو الشهادات) اسمية غير قابلة للتحويل أو التداول.

٦. لا يجوز للعميل استرداد الشهادة الادخارية القائمة على عقد الوكالة بالاستثمار إلا قبل مضى ستة أشهر من تاريخ إنشاء الشهادة وفى حالة الاسترداد بعد مضى هذه الفترة وقبل تاريخ الاستحقاق يتنازل العميل عن جزء من الربح وفقاً للمذكور والمتفق عليه في طلب إصدار الشهادة والموقع من قبل العميل.

٧. الحد الأدنى للرصيد المطلوب لإنشاء أي شهادة يكون طبقا للمذكور في طلب إنشاء الشهادة و/أو وفقاً للمعلن على الموقع الإلكتروني للبنك وقت إنشاء الشهادة.

٨. إذا صادف تاريخ استحقاق الشهادة يوم عطلة رسمية، يتم إضافة أصل مبلغ الشهادة والعائد المستحق (ان وجد) في يوم العمل التالي وذلك في حال عدم تجديد الشهادة بناءاً على طلب العميل.

لا تجدد الشهادة في تاريخ الاستحقاق لمدة مماثلة إلا بتعليمات كتابية من العميل تسلم قبل تاريخ انتهاء الشهادة بيومين عمل على الاقل وفي حالة عدم وجود تعليمات مكتوبة من العميل بالتجديد يتم إضافة قيمة الشهادة إلى حساب العميل المذكور أعلاه في تاريخ استحقاقها.

١٠. لا يجوز السحب من حساب الشهادة بموجب شيكات، كما لا تصدر عليه بطاقة سحب آلي.

١١. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

١٢. في حالة منح تمويلات مصرفية بضمان الشهادة الادخارية يظل الرهن/التخصيص ساريا عليها لصالح البنك حتى في حالة تمديد أجلها لمدة أو لمدد أخرى أو في حالة تعديل رقمها أو عملتها أو مبلغها حتى تمام السداد ويفوض العميل البنك في تجديد الشهادة الضامنة في حالة استحقاق الشهادة ولايزال هناك دين مستحق للبنك بموجب التمويل الممنوح أو أن يقوم بتسييلها واستخدام مبلغها والعائد المتحقق منها في سداد رصيد المديونية القائم وأي مصروفات أو عمولات متعلقة بالشهادة الادخارية، ويسرى هذا التفويض على احقيه البنك في تغيير سعر عائد الشهادة الضامنة عند التجديد بعد إخطار العميل بأي وسيلة من وسائل الاتصال المتعارف عليها بما فيها وسائل التواصل الإلكترونية.

٧.٤ الشروط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية والشهادات الادخارية مدفوعة العائد مقدما (تحت التسوية) على أساس الوكالة بالاستثمار.

١. يتم استثمار أموال الودائع والشهادات المدفوعة العائد مقدما "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل إنشاء الوديعة/الشهادة.

٢. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للوديعة /الشهادة عند الإصدار.

٣. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مُناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.

٤. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي- مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الوديعة/الشهادة وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.
٥. ما يتم دفعه للعميل من مبالغ نقدية في حسابه مقدما إنما هي دفعة نقدية تحت التسوية تدفع في يوم العمل التالي لإصدار الوديعة/ الشهادة.
٦. في حال عدم تحقيق أرباح أو انخفاض قيمة الأرباح المحققة على الوديعة الاستثمارية أو الشهادة الادخارية فإن للبنك الحق في إجراء التسوية والمقاصة بالفرق بين الدفعة النقدية المقدمة ونتيجة الاستثمار الفعلي وذلك من أصل مبلغ الوديعة الاستثمارية/الشهادة الادخارية
٧. الحد الأدنى للرصيد المطلوب لإنشاء الوديعة/الشهادة يكون طبقا للمذكور في طلب الإصدار و/أو وفقاً لما يعلنه البنك على موقعه الإلكتروني وقت إنشاء الوديعة/الشهادة.
٨. لا يجوز السحب من حساب الوديعة/الشهادة بموجب شيكات، كما لا تصدر عليه بطاقة سحب آلي.
٩. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

٥. الشروط والأحكام الخاصة باستخدام وإصدار بطاقة الخصم المباشر

الشروط المدرجة فيما يلي تحكم العلاقة بين حامل البطاقة والبنك وموضح بها شروط الإصدار والاستخدام لبطاقة الخصم المباشر لبنك بيت التمويل الكويتي - مصر (ش.م.م.)

١- التعريفات:

أ- البنك: بنك بيت التمويل الكويتي - مصر (ش.م.م.) وفروعه.

ب - البطاقة: بطاقة الخصم المباشر التي تصدر من بنك بيت التمويل الكويتي - مصر(ش.م.م.) وهي بطاقة خصم تخول لحاملها التعامل على حساباته بطريق السحب النقدي من ماكينات ال ATMالقابلة لبطاقات الخصم المباشر وكذلك من فروع البنك من خلال ماكينات نقاط البيع أو استخدام البطاقة في سداد قيمة المشتريات والخدمات لدى التجار عن طريق نقاط البيع P.O.S القابلة لبطاقات الخصم المباشر.

ج - حامل البطاقة الأساسية: هو/هي عميل البنك الموقع على طلب المنتج والذي يتم من خلال حسابه لدى البنك تنفيذ كافة العمليات الناتجة عن إصدار واستخدام البطاقة الأساسية أو أي بطاقة إضافية .

د. حامل البطاقة الإضافية: هو/هي الشخص الذي تصدر له بطاقة إضافية بناءا على تعليمات حامل البطاقة الأساسية.

هـ - آلة الصراف الآلي (ATM) :هي آلة تعمل ميكانيكيا وإلكترونيا بحيث تسمح للعميل بأجراء بعض العمليات المصرفية مستخدما في ذلك بطاقة الخصم المباشر.

و - نقاط البيع الإلكترونية :(P.O.S) هي آلة تعمل إلكترونيا وتسمح للعميل بعمليات شراء سلع أو الحصول على خدمات باستخدام بطاقة الخصم المباشر.

ز - مدة البطاقة: خمس سنوات وتجدد تلقائياً ما لم يخطر حامل البطاقة البنك كتابياً برغبته في عدم التجديد ويتعين إخطار البنك قبل انتهاء مدة سريانها بخمسة عشر يوماً على الأقل

ح- الرقم الشخصي السري: (PIN) هو الرقم السري الخاص بحامل البطاقة والذي يستخدم عند قيامه بإجراء عمليات سحب نقدي من خلال آلة الصرف الآلي (ATM) أو من خلال سداد قيمة المشتريات والخدمات لدى التجار عن طريق نقاط البيع P.O.S .

ط– التاجر: هو المتجر أو الشركة أو البنك أو المنشأة أو خلافه الذي يقبل التعامل ببطاقات فيزا لسداد قيمة سلع أو خدمات أو مسحوبات نقدية قدمت لحامل البطاقة.

ى. حد السحب النقدي: الحد اليومي للبطاقة هو الحد الأقصى اليومي الذي يحدده البنك لاستخدام البطاقة ويحق للبنك تغيير هذا الحد من آن لآخر، ويتم إرسال رسائل نصية للعملاء بتلك التعديلات.

٢- يتعهد مستخدم البطاقة باتباع التعليمات الآتية عند استخدام البطاقة من خلال آلة الصراف الآلي ال(ATM) أو نقاط البيع الإلكتروني-: (P.O.S)

أ - المحافظة على الرقم الشخصي السري (PIN) ويتم الحصول عليه عند استلام البطاقة أو عند تغييره من خلال آلة الصرف الآلي الخاصة ببنك بيت التمويل الكويتي (مصر)ش.م.م.

ب - عدم الإفصاح لأي شخص عن الرقم السري أو أي من العاملين بالبنك أو كتابته على البطاقة نفسها أو حفظه معها في مكان واحد؛ وفي حالة حصول أي طرف آخر على الرقم السري يعتبر هذا بمثابة تصريح من حامل البطاقة لهذا الشخص باستخدام البطاقة، وبدون أي مسؤولية على البنك قد تنشأ عن هذا الاستخدام.

ج- يتعهد مستخدم البطاقة بالتوقيع على ظهر البطاقة والتوقيع على قسائم الشراء كلما استخدم بطاقته في شراء سلع أو الحصول على خدمات وفي حالة عدم قيامه بالتوقيع على تلك القسائم أو اختلاف التوقيع عن المثبت على ظهر البطاقة يظل رغم ذلك مسئولاً عن سداد المبالغ المخصومة من رصيد حسابه.

٣- في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها يتعهد حامل البطاقة بإخطار البنك فورا عن طريق الاتصال بالخط الساخن للبنك ١٩٠٧٢علي أن يعزز الإخطار بطلب كتابي وذلك في أقرب وقت: ويتحمل العميل

كامل المسئولية الناتجة عن أي عملية تتم عن طريق البطاقة المسروقة أو المفقودة قبل إبلاغ البنك هاتفيا وتسليم الاخطار الكتابي للبنك، كما يتعهد حامل البطاقة في حالة العثور عليها إلا يستعملها ويعيدها للبنك فورا لاتخاذ إجراءات إتلافها، وعلى أن يقوم البنك برد أي مبالغ / مصاريف تم خصمها بعد إبلاغ البنك هاتفيا وشريطة وجود إهمال أو خطأ جسيم من جانب البنك. وفي هذا الصدد، يقر العميل بموافقته ويصرح للبنك بتسجيل كافة المكالمات في هذا الشأن.

٤- يلتزم حامل البطاقة الأصلي بإخطار البنك في حالة تغيير أي من البيانات المثبتة بطلب إصدار البطاقة.

٥- البطاقة صالحة للاستخدام داخل وخارج جمهورية مصر العربية لكافة عمليات الشراء أو الحصول على الخدمات باستخدام نقاط البيع الإلكتروني (POS) التي تقبل بطاقات الخصم المباشر ولكافة عمليات السحب النقدي من خلال آلات الصرف الآلي (ATM) التي تقبل بطاقات الخصم المباشر وذلك وفقاً للحدود المصرح بها ودون أدنى مسئولية على البنك.

٦- لا يتم صرف اي مبالغ نقدية من خلال اجهزة الصرف الآلي إلا وفقاً لفئات العملة المتوفرة.

٧- في حالة عدم الالتزام بأي شرط من شروط الاستخدام أو إساءة استخدام البطاقة يتم إيقافها واتخاذ ما يلزم من إجراءات حفاظا على حقوق البنك بما فيها إلغاء البطاقة.

٨- البنك غير مسئول تماما عن أي من الأعطال الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي أو تعطل الخدمة لظروف خارجة عن ارادة البنك

٩- العمليات التي تتم باستخدام البطاقة متوقفة على مبلغ الرصيد المتاح بالحساب وقت الاستخدام ولا يحق تجاوز هذا الرصيد وفي حالة تجاوزه فللبنك الحق في اتخاذ كافة الإجراءات لاستيفاء كامل المديونية وما يستحق عنها من مصاريف.

١٠- جميع القيود التي يثبتها البنك سواء كانت خصم أو إضافة تكون صحيحة وليس لحامل البطاقة الحق في الاعتراض عليها وللبنك الحق في إثبات تلك القيود بكافة طرق الإثبات.

١١- تقوم آلة الصراف الآلي بإيقاف البطاقة تلقائياً في حالة إجراء ثلاث محاولات متتالية خاطئة في إدخال الرقم السري "PIN"أو احتجاز البطاقة في حالة عدم سحب البطاقة من آلة الصرف الآلي "ATM"بعد انتهاء العملية بالفترة الزمنية المحددة.

١٢- عند عدم سحب المبلغ الذي طلب صرفه من آلة الصراف الآلي ATM خلال المدة الزمنية المحددة من إبراز هذا المبلغ من المكان المخصص له بالآلة فإن البنك غير مسئول عن رصيد البطاقة بموجب هذه العملية إلا بعد إجراء جرد للآلة؛ وعليه فإنه يحق للبنك حسبما تسفر عنه إجراءات الجرد إضافة

المبلغ بالكامل أو جزء منه أو عدم إعادته إلى رصيد البطاقة، ولا يحق لحامل البطاقة الاعتراض على اي اجراء يتخذه البنك في هذا الخصوص.

١٣- في حالة الاعتراض على بعض العمليات التي يتم قيدها على حساب البطاقة أو طلب صورة من تلك العمليات يتم ذلك بالشروط الآتية:

- إلا تقل قيمة العملية المعترض عليها عن ٥٠ جنية مصري.
- يتم سداد مصاريف عمليات الاعتراض Charge Back الخاصة بالمؤسسات المانحة لحق إصدار البطاقات مقدما عند الاعتراض على أي عمليات.
- أن يتم الاعتراض كتابة من العميل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العملية محل الاعتراض.
- في حالة أحقية العميل في المبلغ المعترض عليه يتم إضافته لحساب البطاقة بعد الفترة المحددة وفقاً للإجراءات المتبعة بالمؤسسات المانحة لحق إصدار البطاقات وبدون أى اعتراض من حامل البطاقة.

١٤- البنك غير مسئول عن أي خلاف ينشأ بين حامل البطاقة والتجار على السلع أو الخدمات التي حصل عليها بموجب البطاقة، ويتعهد حامل البطاقة بتسوية أي خلافات مع التجار مباشرة دون إدخال البنك بأي وجه في هذا الخلاف وكذا إذا أضاف التاجر قيمة استرجاع تمت باستخدام البطاقة فإن البنك سيضيف القيمة لرصيد البطاقة عند استلام قيمة الاسترداد من التاجر، ولا يجوز لحامل البطاقة أن يعتبر مطالبته للتاجر اساسا لمطالبته للبنك بالتالي وتسوى العملية بين التاجر وحامل البطاقة دون إدخال البنك طرفا فيها.

١٥- عند استعمال البطاقة في أى من آلات الصرف الآلي "ATM"أو نقاط البيع POS لتنفيذ أيه عمليات أو تعليمات مصرفية فسوف تعتبر سجلات البنك في خصوص هذه العمليات قاطعة وملزمة في جميع الأحوال ويخصم البنك قيمة المسحوبات والمصروفات التى تمت بموجب البطاقة من رصيد البطاقة المتاح.

١٦- يقوم البنك بالسماح باستخدام البطاقة في عمليات السحب النقدي وشراء السلع أو الحصول على الخدمات وفقاً للحدود المقررة لكل عملية والتي يقررها البنك؛ وللبنك الحق في تعديل تلك الحدود من آن لآخر دون الرجوع لحامل البطاقة ويتم ارسال رسائل نصية بتلك الحدود الجديدة للعملاء

١٧- للبنك الحق في إيقاف /إنهاء الخدمة / أو إلغاء / إضافة خدمات جديدة وذلك بعد إخطار العميل كتابة أو برسالة نصية بمدة لا تقل عن ١٥ يوم بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

١٨- يحق لحامل البطاقة طلب إلغاء / أو إيقاف التعامل بالبطاقة بغير أن يؤثر ذلك على التزامه
١٩- حامل البطاقة مسئول قانونيا أمام البنك عن كافة العمليات التى تتم باستخدام البطاقة.
٢٠- في حالة حدوث أي نزاع بين حامل البطاقة والبنك وعرض هذا النزاع على القضاء تكون السجلات والمستندات والبيانات المدونة على الوسائط الممغنطة وسيلة إثبات غير قابلة لإثبات العكس.
٢١- لمزيد من الحرص فإن البنك يقر حد أقصى لعمليات السحب النقدي من رصيد الحساب يوميا وكذا عدد مرات سحب يوميا؛ ويحق للبنك من حين لآخر تعديل هذا الحد طبقا لما يراه من ظروف تستلزم ذلك وبدون اي اعتراضات من اى طرف ويتم ارسال رسائل نصية بتلك الحدود الجديدة للعملاء
٢٢- يتيح استخدام البطاقة إمكانية التعرف على رصيد الحساب، وعليه تخلى مسئولية البنك تماما عن معرفة الغير لهذه البيانات سواء تم ذلك نتيجة لإصدار البطاقة للغير كطلب بطاقة إضافية أو نتيجة لفقد البطاقة أو معرفة الغير للرقم الشخصي الخاص؛ ولحين إبلاغ البنك بإيقاف التعامل بالبطاقة.
٢٣- يحق للبنك ابلاغ حامل البطاقة بأي تعديلات بالوسيلة التي يراها مناسبة، وتعتبر تلك التعديلات ملزمة بدون موافقة كتابية من حامل البطاقة.
٢٤- يحق للبنك في أي وقت من الأوقات وبمطلق تقديره ان يتنازل عن أو يحيل أو يبيع لأي طرف آخر بأية طريقة كانت وبصفة كلية أو جزئية أيا من حقوقه في هذا الاتفاق أو في أية مستندات اخرى دون الحاجة لموافقة حامل البطاقة.
٢٥- يحق للبنك إبلاغ أى طرف اخر بأية بيانات تتعلق بحامل البطاقة وفقاً ما يراه البنك مناسبا.
٢٦- نقر بموجب هذا بأن سائر ما سيتم إيداعه أو ما تم ايداعه من مبالغ نقدية بحساب البطاقة - سواء قمنا بأنفسنا بهذه الايداعات النقدية أو سواء تمت هذه الايداعات بواسطة وكيل عنا هي من أموالنا الخاصة المملوكة لنا ملكا خاصا وأنها أموال مشروعة المصدر وغير متحصلة أو عائدة إلينا بطريق مباشر وغير مباشر عن أيه جريمة من الجرائم المؤثمة قانوناً، والتزم بتحديث المعلومات والمستندات المقدمة بشأن شراء البطاقة عند ظهور أي أسباب تدعو لذلك وفقاً لما تستجوبه أحكام قانون مكافحة غسل الأموال في مصر.
٢٧- يحظر على حامل البطاقة استخدام البطاقة في معاملات تتنافى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية و/أو القانون و/أو النظام العام للدولة ويحتفظ البنك لنفسه بحق ايجاد الوسائل والسبل الكفيلة بحظر استخدام البطاقة على هذا النحو تلقائياً ما أمكن له ذلك ولو بدون إشعار مسبق

لحامل البطاقة وللبنك الحق في إيقاف البطاقة أو الغائها في حالة ما ترائى له أن حامل البطاقة يسئ استخدامها بأي صورة من الصور .

٦. شروط وأحكام خاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية :

١- الخدمات المصرفية الإلكترونية تشمل العمليات التي يقوم بها عميل البنك عن طريق القنوات الإلكترونية التي تتطلب إستخدام جهاز رمز الأمان الشخصي على الهاتف المحمول الشخصي أو أي جهاز ثابت أو محمول يستخدمه العميل للدخول الي شبكة الانترنت أو الهاتف المحمول

٢- في حال اختيار العميل الانتفاع بالخدمات المصرفية الإلكترونية يلتزم العميل - وبموجب التوقيع على طلب فتح الحساب بكافة الشروط التي يضعها البنك للاستفادة من أي منتج مدرج بقائمة الخدمات المتاحة لمستخدمي تلك الخدمة حالياً أو مستقبلاً كما يكون مسئولاً عن إستيفاء كافة المتطلبات الفنية الواردة بدليل هذه الخدمة قبل استخدامه لها ويتعهد بتوقيع اية محررات أو مستندات قد يطلبها البنك لهذا الغرض.

٣- يتحمل العميل وحده كامل المسئولية عن كافة العمليات التي تتم باستخدامه هذه الخدمة وتنصرف له آثارها، وتقع عليه تبعاتها كما يلتزم بتعويض البنك عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج من جراء ذلك.

٤- يحتفظ البنك بحق تغيير الشروط والإجراءات التي تحكم الخدمات المصرفية الإلكترونية من حين لآخر دون تحمل أية مسؤولية عن الأخطاء التي قد تنتج الاستخدام بشرط إبلاغ مستخدمي هذه الخدمات بإخطار مسبق وفق الوسائل المناسبة.

٥- يجب على العميل الذي يستخدم أي من الخدمات المصرفية الإلكترونية والذي يرغب بإشعار البنك بالإيقاف أو بتعديل هذه الخدمات أن يتقدم بطلبه كتابياً إلى أحد أفرع البنك أو من خلال الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية للبنك.

٦- تخضع الخدمات المصرفية الإلكترونية للشروط والإجراءات المطبقة في حينه من قبل البنك على جميع أنواع الحسابات. وسوف يقوم البنك بتزويد العميل بخدمة الأعمال المصرفية عبر الإنترنت المبينة تفصيلا بموقع البنك على شبكة الانترنت من وقت لآخر.

٧- يوافق العميل على المحافظة على سرية أية رموز تعريف دخول وكلمات سر كما يوافق على اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية للحيلولة دون الاستخدام غير المصرح به لها أو الدخول إلى

الصفحة الإلكترونية التي يمكن الدخول إليها عبر الإنترنت (الصفحة الإلكترونية). ويتعهد العميل بأن يقوم بتغيير كلمات السر بصورة متكررة وأن يخطر البنك فور حال علمه أو ارتيابه في:

أ) أن رمز تعريف الدخول و/أو كلمة السر الخاصة به/ا أصبحت معروفة لشخص غير مصرح له

ب) عند أي استخدام غير مصرح به أو سوء استخدام للصفحة الإلكترونية أو الخدمة فلا يتحمل البنك أية مسئولية عن الاستخدام الاحتيالي أو غير المصرح به لرموز تعريف الدخول و/أو كلمات السر الخاصة بالعميل، ويقر العميل ويوافق على أن البنك أو أي من شركاته التابعة أو أي من موكليه لن يكونوا مسئولين عن أية خسارة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فعلية أو بالتبعية متوقعة أو غير متوقعة. ويتحملها العميل فيما له صلة بخدمة الصفحة الإلكترونية بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر إساءة الاستخدام أو اخطاء أو حذف أو تأخر أو تعطل أو انقطاع أو تشغيل غير مناسب أو عدم دقة عمليات الخدمة.

ج) عدم توافر خدمة الإنترنت أو الصفحة الإلكترونية الخاصة بالخدمة؛ و/أو أية خسارة أو ضرر أو تلف يلحق بالأجهزة والبرمجيات أو أي نظام معالجة اخر كنتيجة لاستخدام النظام.

د) استخدام العميل للبريد الإلكتروني أو أية وسيلة من وسائل الاتصالات الأخرى غير المؤمنة في ارسال التعليمات للبنك.

ه) أي إخلال بالسرية الناتجة عن الاستخدام المباشر أو غير المباشر للخدمة أو الصفحة الإلكترونية.

و) أي انقطاع أو تأخر يحدث نتيجة لأية عملية تحديث واستبدال يتم اجراؤها على الصفحة الإلكترونية.

ي) في حال قيام العميل بإعطاء البنك أية معلومات غير دقيقة أو خاطئة، فإن للبنك أن يستند إلى أية تعليمات يعتقد بأنها حقيقية والتي تم استلامها من قبل العميل، ويكون البنك مخولا بقبول التعليمات الصادرة من قبل العميل والعمل على تنفيذها أو رفضها ويقبل العميل تحمل جميع المخاطر الناتجة عن سوء الفهم والأخطاء والمخاطر الخاصة بتقديم التعليمات بصورة احتيالية و/أو من قبل أي من الأطراف غير المصرح لهم بها. ويقبل العميل أن البنك لن يكون مسئولاً عن اية خسارة أو مسئولية أو نفقات قد تنشأ عن الاحتيال أو سوء الاستخدام و/أو الخطأ وأو التعليمات المصرح بها، وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

١- توفير الخدمات

١-١ يحق للبنك تعديل الخدمات ومحتوياتها المتاحة على موقعه الإلكتروني، في أي وقت كان، وكذلك أحكام هذه الاتفاقية وذلك حسب تقديره المطلق على أن يخطر العميل بمدة لا تقل عن ١٥ يوم وأن يقوم بنشر البنود والشروط المحدثة والمعدلة على الموقع الإلكتروني.

٢-١ يقر العميل ويوافق على أن الاستمرار في استخدام الخدمات بعد تاريخ أي تغيير أو تعديل يعد بمثابة قبول منه وموافقة على هذا التعديل أو التغير.

٢ -مسئوليات العميل

٢-١ يتعهد العميل دون قيد أو شرط بما يلي :

ا) الحصول والحفاظ على جميع الاجهزة والبرامج اللازمة لتنفيذ المعاملات من خلال الانترنت والاستفادة من الخدمات، ويكون العميل وحده مسئولاً عن إختيار وإعداد تلك الاجهزة والبرامج.

ب) الاطلاع على المعلومات والالتزام بالتوصيات والتعليمات والتحذيرات المتوفرة على الموقع الإلكتروني حول أمن الخدمات وكذلك قراءة التحذيرات والإخطارات التنبيهية مثل التنبيهات الامنية أو تنبيهات محاولات الاحتيال / الهندسة الاجتماعية. الخ

ج) إبلاغ البنك فورا بفقدان جهاز رموز الأمان الخاص به(ا) أو سرقة كلمة المرور أو اسم المستخدم الخاص به(ا)، ويقر العميل بتحمله كامل المسئولية الناتجة عن جميع الخسائر والاضرار الناشئة عن ذلك، بما فيها أية رسوم قد تطلب منه في هذا الصدد.

د) عدم استخدامه الموقع و/أو الخدمات بما يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية و/أو أي قوانين أو انظمة، و/أو شروط هذه الاتفاقية وتعويض البنك عن أي خسائر ناتجة عن أي تصرف نتيجة عدم الالتزام بأي تعليمات منصوص عليها في هذه الاتفاقية أو تلك المنشورة على الموقع الإلكتروني من وقت لأخر.

٢-٢ يعتبر استخدام جهاز رموز الأمان والرقم السري الإلكتروني الخاص بالعميل واسم المستخدم وكلمة المرور بمثابة توقيع العميل، و يوافق العميل بأن أي استخدام لجهاز رموز الأمان و للرقم السري الإلكتروني الخاص بالعميل و اسم المستخدم و كلمة المرور من قبل الغير سوف يعامل من قبل البنك على انه قد تم بإذن من العميل و بموجبه يوافق العميل على تحمله المسئولية الكاملة عن ذلك الاستخدام و ذلك دون أدنى مسئولية على البنك.

٢-٣ يكون العميل هو المسئول الوحيد عن دقة وصحة جميع المعلومات والتعليمات التي يتم تنفيذها عبر الموقع الإلكتروني، ويتحمل العميل اية اثار قانونية و/أو مالية مترتبة على تلك المعلومات أو التعليمات ولا يعد البنك مسئولاً عن عمليات مالية أو أنشطة ذات مخاطر مرتفعة تتم على حساباتهم ولا يعد البنك مسئولاً عن إخطار العميل بأي عمليات مالية أو أنشطة ذات مخاطر مرتفعة تتم على حسابات العميل.

٤-٢ يقر العميل بمسئوليته عن دقة وصحة جميع المعلومات الواردة في النماذج الخاصة بالخدمات موضوع هذه الاتفاقية، ويقوم العميل فور ا بإخطار البنك كتابة بأي تغييرات تطرأ على المعلومات الواردة فيه.

٣- مسئوليات بنك بيت التمويل الكويتي (مصر)

١-٣ يكون بنك بيت التمويل الكويتي (مصر) مسئولاً عما يلي :

ا) تزويد العميل بالبنية الاساسية للموقع الإلكتروني.

ب) ضمان سرية تعليمات العميل وعملياته وبياناته إلى أقصى حد ممكن وباستثناء ما هو منصوص عليه خلافا لذلك في هذه الاتفاقية والنماذج المتعلقة بها والقوانين والقرارات المتعلقة بكشف السرية.

٤- إرسال المعلومات

١-٤ يقر العميل بأن المعلومات التي يتم ارسالها عبر الانترنت معرضة للاعتراض والقرصنة وبذلك يوافق على تحمله لجميع المخاطر القانونية و/أو المالية على نقل تلك المعلومات عبر الانترنت.

٢-٤ لا يتحمل البنك اي مسئولية مرتبطة باعتراض المعلومات في سياق استخدام العميل شبكة الإنترنت لإرسال المعلومات، ولن يكون البنك مسئولاً عن امكانية الدخول إلى الإنترنت أو سرعة الشبكة أو توافرها أو أمانها، كما لا يقدم أية ضمانات عليها، ويوافق العميل صراحة على عدم تحميل البنك المسئولية عن أية خسائر من أي نوع كانت والناشئة عن إرسال المعلومات عبر الانترنت.

٣-٤ يوافق العميل على أن جميع المعلومات التي يتم توفيرها واستلامها من قبل البنك عبر الموقع الإلكتروني تعتبر ملكا للبنك، و يحق للبنك استخدام تلك المعلومات لأي غرض قانوني شريطة أن يتحمل العميل المسئولية القانونية و المالية عن أية معلومات غير دقيقة أو غير كافية تم نقلها عبر الموقع الإلكتروني

٥- حدود المسئولية

١-٥ يتعهد العميل ويوافق بموجب هذه الاتفاقية على أن استخدامه للخدمات يكون على مسئوليته القانونية والمالية وحده و يقر بعلمه بأن الموقع الإلكتروني، شاملا أية معلومات و مواد متوفرة عليه يتم توفيرها' ' كما هي "أو' ' كما هو "متاح دون اية ضمانات و / أو اقرارات من أي نوع و لا يضمن البنك دقة المعلومات أو كفايتها أو اكتمالها وكذلك المواد المتاحة على

الموقع الإلكتروني، و عليه فإن البنك غير مسئول عن أي اخطاء أو اغفالات في تلك المواد و المعلومات.

٥-٢ يلتزم البنك بإخطار العميل مسبقا في حالة إنقطاع الخدمة لعمل صيانة محددة وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة.

٥-٣ لن يكون البنك مسئولاً عن أي اجراء يتم اتخاذه، أو أي تأخير أو إخفاق في إتخاذ أي اجراء ناشئ عن أسباب خارجة عن سيطرة البنك بما في ذلك على سبيل المثال أية خسائر أو اضرار قد تنتج عن تقلبات اسعار العائد أو الصرف و عن تنفيذ العمليات بعد ساعات الإغلاق، و كذا لن يكون البنك مسئولاً عن أي اضرار ناتجة عن الأعطال الفنية أو إنقطاع شبكة الاتصالات المصرفية عبر الانترنت أو أي حالة طوارئ أخرى كانقطاع الطاقة، تعطيل الاعمال، و الكوارث الطبيعية، و الحوادث الامنية، والإجراءات الحكومية في حالات الطوارئ أو ظهور الفيروسات على الانترنت.

٥-٤ لن يكون البنك مسئولاً تحت أي ظرف عن أي اضرار من أي نوع كانت والناشئة عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام الموقع الإلكتروني أو أي جزء منه.

٥-٥ يقر العميل ويوافق على عدم تحمل البنك المسئولية عن أي اخطاء في ادخال المعلومات من جانب العميل، وكذلك عن اخطار البنك فورا عن اعتقاده باختراق امن حساب /حسابات العميل بأي شكل من الاشكال.

٦- التعويض

٦-١ يتعهد العميل بتعويض البنك عن أية اضرار أو خسائر أو مسئولية أو تكاليف أو نفقات من أي نوع (بما في ذلك أتعاب المحاماة) التي يتكبدها البنك فيما يتعلق بأي مطالبة تتم من قبل طرف ثالث نتيجة استخدام العميل للخدمات أو للموقع الإلكتروني أو انتهاك العميل لهذه الاتفاقية أو حقوق أي طرف ثالث.

٧- المصاريف والرسوم

٧-١ يوافق العميل صراحة على أن يتحمل رسوم إجراء عمليات تحويل الاموال من أحد حسابات العميل إلي حساب اخر وكذلك من حساب العميل الي حسابات لدى البنوك المحلية والدولية عبر الموقع الإلكتروني كما هي محددة في قائمة الرسوم والعمولات المعتمدة من قبل البنك.

٧-٢ يقر العميل ويوافق على أن رسوم الخدمات خاضعة للتعديل من قبل البنك في اي وقت مع إخطار العميل بإحدى وسائل الاتصال المناسبة.

٧-٣ يفوض العميل بموجب هذا البنك في خصم أي رسوم أو مصاريف أو تكاليف من حسابه / حساباته لدى البنك ويحتفظ البنك بحقه في تعديل أي رسوم ويتم ارسال رسائل نصية بتلك التعديلان للعملاء

٨- تفعيل الخدمة

٨-١ يجب على العميل التسجيل أولا من خلال موقع بنك بيت التمويل الكويتي – مصر (ش.م.م) للانتفاع بالخدمة.

٨-٢ بعد القيام بالخطوة الاولي يتعين على العميل الاتصال بالخط الساخن الخاص ببنك بيت التمويل الكويتي-مصر على رقم ١٩٠٧٢ وذلك لتفعيل الخدمة في حالة الاشتراك لأول مرة.

٨-٣ في حالة طلب العميل وقف الخدمة أو اعادة تشغيلها يقوم بزيارة أقرب فرع أو الاتصال بخدمة العملاء 19072، ويقر العميل ويضمن بموجب هذه الاتفاقية بأنه سيتم ادماج طلب فتح الحساب وطلب الاشتراكات في الخدمة موضوع هذه الاتفاقية واعتبارها جزءا لا يتجزأ منها ويلتزم العميل بإخطار البنك فورا في حال حدوث أي تغيير في أي من المعلومات المقدمة من قبل العميل في طلب فتح الحساب وطلب دخول/ تعديل مستخدم وطلب تغيير كلمة المرور.

٩- اشعارات حقوق الطبع والنسخ

تكون حقوق الطبع والنشر وجميع الملكيات الفكرية الأخرى الواردة في الموقع الإلكتروني لبنك بيت التمويل الكويتي (مصر) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جميع التصاميم، والنصوص والتسجيلات الصوتية، والصور والروابط مملوكة للبنك ولا يجوز نسخ تلك الملكية الفكرية و/أو نقلها، تخزينها، تقليدها، توزيعها، ، عرضها، ترخيصها ،تعديلها، ، ربطها برابط إلكتروني أو استخدامها سواء كليا أو جزئيا، بأي شكل من الاشكال دون موافقة كتابية مسبقة من البنك.

١٠- اتفاقيات أخرى

أية اتفاقيات أخرى قد يتم ابرامها بين العميل والبنك يتم اعتبارها بمثابة شروط وأحكام يتعين اضافتها الي تلك المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك و أيه إتفاقيات وأحكام اضافية ومعاملات يطلبها العميل من البنك والتي تنطبق على حساب(ات) العميل بهذا الخصوص.

١١- الانهاء

١١-١يجوز للعميل انهاء هذه الاتفاقية بإخطار البنك كتابياً مسبقا بسبعة (٧) أيام عمل إلى البنك.

١١-٢ يجوز للبنك انهاء هذه الاتفاقية في أي وقت، دون سبب أو انذار مع عدم التزام البنك برد الرسوم المفروضة أو المتكبدة سابقا.

١١-٣ لن يؤثر انهاء أو ايقاف الخدمات على مسئولية العميل أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

٧. شروط وأحكام خاصة بالتحويلات المصرفية وتعليمات الدفع

١- يوافق العميل على أن البنك لا يتحمل أية مسئولية عن تأخير أو عدم إجراء أو إتمام التحويل بسبب عدم وجود رصيد كاف أو لخطأ أو نقص في بيانات طلب التحويل أو لفرض أية قيود على التحويلات أو لحجز المبلغ أو مصادرته من قبل السلطات أو الدول الأخرى أو لقيام شبهة تضمنتها عملية من عمليات غسل الأموال أو لأية أسباب اخرى خارجة عن إرادة البنك.

٢- في حالة تحمل العميل لكافة مصاريف البنوك المراسلة يكون للبنك أن يحتسب مصاريف تقديرية لهذه البنوك ويلتزم العميل بسداد أية مصاريف إضافية تطالب بها البنوك المراسلة.

٣- في حالة عدم صرف قيمة التحويل، فيعتد في تحديد القيمة التي يطالب العميل بردها بمعدل سعر شراء العملة المعمول به لدى البنك في اليوم الذي يتم فيه الإلغاء والمطالبة بالتحويل وليس للعميل أن يطالب بإعادة قيمة التحويل إلا بعد القيام برد ما تسلمه من مستندات صدرت عن البنك، وبعد أن يكون البنك قد تسلم إشعارا نهائيًا من مراسليه بأن التحويل لم يتم صرف قيمته وأن التعليمات الأصلية المتعلقة به قد الغيت.

٤- من المتفق عليه أن البنك ومراسليه في حل من اية مسئولية عن اية نتائج تقع بسبب أي اختلاف أو تأخير أو سهو أو خطأ تلغرافي أو تقني أو خطأ في نقل التعليمات ويوافق العميل على ان البنك ومراسليه لا يتحملون أية مسئولية إذا تأخر دفع المبلغ للحصول على التأكيدات المطلوبة لإثبات صحة ما ورد في أمر التحويل أو تعليمات الدفع من أسماء وبيانات ، ويلتزم العميل بأن يقوم بتعويض البنك ومراسليه عن أية خسارة قد تنتج من جراء ذلك وفي جميع الأحوال لا يكون البنك مسئولاً عن أية خسارة تنشأ عن تنفيذ هذا التحويل أوعن خطأ أو إهمال بنك مراسل.

٨. الشروط والأحكام الخاصة بالهاتف الإلكتروني

١- بموجب هذا الطلب (وبعد موافقة البنك) يحق للعميل الاستفادة من هذه الخدمة بالاطلاع على حساباته وإجراء بعض العمليات المصرفية من خلالها ويكون العميل وحده مسئولاً عن كافة العمليات التي تتم عن طريق هذه الخدمة سواء في حساباته أو أي تحويلات لحسابات العملاء داخل البنك.

٢- من المتفق عليه أن الرقم السري (الذي يحدده العميل) وكافة البيانات الأخرى التي تمكنه من استخدام هذه الخدمة هي مسئوليته الشخصية وأنه مسئول عن صحة هذه البيانات المدونة وأن

كافة العمليات التي تتم عن طريق هذه الخدمة صحيحة ونافذة في مواجهته ولو كان مستخدم هذه الخدمة شخص آخر.

٣- من المعلوم أن جميع العمليات مسجله وأن العميل يقر بموافقته على الاعتداد بالبيانات التي تدون على الوسائل الممغنطة وكافة البيانات المستخرجة منها كوسيلة اثبات غير قابلة لإثبات العكس.

٤- يحق للبنك موافاة العميل بأية بيانات أو كشوف حساب من خلال البريد الإلكتروني المسجل لدى البنك ويخلي مسئولية البنك من أية أضرار قد تنتج عن ذلك.

٥- يحق للبنك خصم أي مصاريف ادارية أو مصاريف حكومية مثل الطوابع أو الضرائب، على أن يقوم البنك بإخطار العميل كتابياً بذلك عن طريق رسالة أو عن طريق الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، كما يحق للبنك في أي وقت اجراء التعديلات أو الصيانة أو التحديث اللازم لهذه الخدمة بشرط أن يخطر البنك العميل كتابياً أو عن طريق رسالة أو عن طريق الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.

٦ -لا يتحمل البنك المسئولية عن أية خسائر أو أضرار يمكن أن تؤثر على العميل نتيجة لاضطراب الخدمة أو الاحتيال أو اختراق العمليات إلا إذا كانت بسبب يرجع إلى الإهمال الجسيم من جانب البنك ولا يتحمل البنك المسئولية بسبب الظروف الخارجة عن إرادته أو بسبب سوء استخدام العميل للخدمة.

٧ -لتفعيل الخدمة برجاء الاجابة على الاسئلة المدرجة في نموذج طلب الاشتراك في الخدمة، ثم اتصل بمركز خدمة الهاتف للتحقق من هويتك، ثم ادخل كلمة المرور الخاصة بك.

٨ -يتم تنفيذ المعاملات التي تتم من خلال خدمة الهاتف الإلكتروني على الفور، علما بأن هذه الخدمة متوفرة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم.

٩ -يحق للبنك أو للعميل (ة) ايقاف أو إلغاء الخدمة في أي وقت بعد الإخطار كتابياً أو برسالة نصية قبل وقف الخدمة.

٩. شروط وأحكام المحفظة الإلكترونية

أولاً: آلية تقديم الخدمة:

-فور توقيع العميل(ة) على طلب الاشتراك في الخدمة وشريطة استيفائه باقي الشروط الأخرى واستكمال إجراءات فتح حساب الهاتف المحمول وبعد التحقق من هويته من قبل البنك. سوف يقوم البنك بإرسال رسالة نصية قصيرة إلى العميل تؤكد له بموجبها إتمام فتح حساب الهاتف المحمول وإخطاره برقم التفعيل الخاص به الذي يمكن العميل من الدخول بواسطته ومن خلاله

على حساب الهاتف المحمول لإنشاء رقم سري مكون من ستة ارقام للتعامل على حساب الهاتف المحمول.

ويقوم العميل على مسئوليته الشخصية بحفظ الرقم وعدم الافصاح عنه لأي شخص، ويحتفظ البنك بحقه في المراجعة والموافقة على طلب العميل الموقع على طلب الاشتراك في الخدمة خلال ٢٤ ساعة وكذلك الرقابة الكاملة على العمليات المالية والتأكد من توافقها مع القواعد المصدرة من البنك المركزي، والتأكد من حسن الاستخدام وعدم إساءة الاستخدام وفقاً للأحكام والقوانين المصرية المنظمة لذلك والتحقق من عدم وجود اشتباه منذ بدء الخدمة أو في أي وقت خلال فترة سريان الخدمة

-يجب أن يرتبط حساب الهاتف المحمول بخط هاتف محمول لأي من شبكات الهاتف المحمول العامة بالإقليم. وأن يكون هذا الخط في حيازة العميل الفعلية. - يحق للعميل أن يتعامل على رصيده الإلكتروني من خلال إيداع أو سحب مبالغ سواء عن طريق مقدمي الخدمة أو عن طريق الحساب الذي تم ربط المحفظة به

-يحق للعميل في أي وقت إغلاق حساب الهاتف المحمول واسترداد النقدية التي تقابل رصيده الإلكتروني وذلك عن طريق التوجه لأقرب فرع وطلب الإلغاء ويقوم البنك إغلاق حساب الهاتف المحمول طبقا لذلك

ثانياً: استخدام الخدمة:

-يقتصر الحق في استخدام الخدمة أو الانتفاع بها على العميل وحده دون غيره. ويلتزم العميل في جميع الأوقات بعدم السماح أو تمكين أي شخص آخر من استخدامها أو الانتفاع بها.

-يتعين على العميل أن يظهر وأن يقدم لمقدمي الخدمة إثباتا لشخصيته وفقاً لقواعد البنك المر زي عند إجرائه عمليات السحب أو الإيداع.

-لا يحق لأي عميل أن يودع أية مبالغ في حسابات هاتف محمول تكون بأسماء عملاء غيره، ويحق للبنك حينها وفقاً لمطلق تقديره إيقاف الخدمة عن العميل أو إلغاؤها وذلك في حالة استخدامه للخدمة بالمخالفة لأي من شروط وأحكام استخدامها أو بالمخالفة لأي من القوانين واللوائح السارية في الإقليم بما في ذلك على سبيل المثل لا الحصر شراؤه لأي سلع أو بضائع أو خدمات ممنوعة طبقا لقوانين جمهورية مصر العربية.

-يلتزم العميل بالمحافظة على رقمه السري في جميع الأوقات تحت سيطرته الشخصية ويكون العميل وحده مسئول عن إفشاء أي من المعلومات المتعلقة به أو بأي من حساباته للغير.

-يتاح لعملاء البنك فقط تغذية حساب الهاتف المحمول من خلال رصيد حسابه باستخدام البرنامج المحمل على هواتفهم المحمولة، وفي حالة إيقاف الهاتف المحمول المرتبط بحساب العميل لأي سبب من الاسباب فإن الخدمة ستتوقف تلقائياً دون أدنى مسئولية على البنك.

-يقر العميل بمسئوليته عن جميع المعاملات وكافة العمليات التي تتم على حساب الهاتف المحمول من خلال رقم خط الهاتف المحمول المرتبط بحساب الهاتف المحمول وباستخدام رمزه السري، وسوف تكون دفاتر البنك وسجلاته حجة على العميل وعلى الكافة.

-يقر حامل المحفظة بموافقته على استقبال الحوالات والإيداعات التي تمت ما لم يتم الاعتراض عليها خلال ٨ ساعات من تاريخ إضافة الحوالة أو الإيداع لحساب المحفظة من خلال الاتصال بخدمة العملاء.

-يقر العميل بموافقته على إضافة الحوالات الواردة من الخارج على حساب الخدمة بالمعادل بالجنيه المصري أيا كانت عملتها.

-يقر العميل بأنه المستفيد الحقيقي من حساب الخدمة، كما يتعهد ويلتزم بمسئوليته التامة بعدم ابداء أو قبول إيداع مبالغ مجهولة المصدر أو مشبوهة.

-لا يكون البنك مسئولاً عن أية خسائر أو أضرار قد تحدث للعميل سواء نتيجة لأي خطأ يرتكبه أو إساءة استخدامه للخدمة أو نتيجة لأي خلل قد يحدث للخدمة بسبب خطأ من جانبه أو لعدم كفاية رصيد حساب الهاتف المحمول، أو لأي سبب أخر قد يكون للعميل دخل فيه ولن يكون البنك مسئولاً عن أي خلل في أنظمة الحسابات أو شبكات الاتصالات الخاصة بالخدمة.

-يقر العميل بعدم مسئولية البنك أو تحمله أية تكاليف أو أعباء قد تحدث نتيجة أية مشاكل أو أعطال أو انقطاع الخدمة بشبكة الانترنت الخاصة بالهاتف المحمول.

-لن يكون البنك مسئولاً عن رفض أي مؤسسة قبول الرصيد الإلكتروني كوسيلة سداد كما أنه لن يكون مسئولاً عن البضائع أو الخدمات التي يحصل عليها العميل في مقابل ذلك الرصيد وأي شكوى من العميل في هذا الصدد يجب عليه حلها مع تلك المؤسسة مباشرة، وسوف يقتصر دور البنك في هذا الخصوص على إضافة أي مبلغ قد يسترده العميل إلى حساب الهاتف المحمول وذلك بعد حصول البنك على سند إضافة صادر بشكل صحيح من تلك المؤسسة.

-في حالة فقد هاتف العميل أو سرقته؛ وقام أخرون بإجراء أي تعاملات على حسابه من خلال هذا الهاتف، يكون العميل مسئولاً مسئولية كاملة تجاه البنك عن كافة النتائج المترتبة على ذلك

الاستخدام وعلى العميل أن يسارع فورا بتغيير رقمه السري وإيقاف العمل به على الفور ويتم ذلك عن طريق الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية

-يتعهد العميل بقراءة التحذيرات والأطر التنبيهية مثل التنبيهات الأمنية أو تنبيهات محاولات الاحتيال/الهندسة الاجتماعية.. إلخ وقبوله بأن أي تغيير في الشروط والأحكام الذي سيظهر من خلال النظام إلكترونيا يعتبر التزاما قانونيا عليه، ويتعين على العميل التأكد من أن الهاتف المحمول الخاص به والمستخدم في عمليات الدفع غير مخترق وفى حال وجود أية شكوى من جانب العميل تتعلق بالخدمة يتعين عليه الاتصال بأرقام خدمة العملاء لإبلاغهم بالشكوى.

- جميع العمليات الخاصة بخدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول تتم داخل جمهورية مصر العربية وبالعملة المحلية وللعملاء المصريين فقط.

ثالثاً: الرسوم

-يتعهد العميل بسداد رسوم الاشتراك في الخدمة ورسوم فتح حساب محفظة بنك بيت التمويل الكويتي – مصر ، والرسوم السنوية. ورسوم السحب والإيداع والتحويل ورسوم أية خدمات إضافية اخرى تتيحها الخدمة والتي سوف يحددها البنك ضمن تعريفة أسعار الخدمات المصرفية التي يعلن ويفصح عنها البنك بأية وسيلة من وسائل الإعلان المتبعة بالبنك من وقت لآخر .

-يحتفظ البنك بحقه في تعديل أية رسوم من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق ويعتبر الإعلان عن الرسوم بالوسائل التي يرى أنها مناسبة إشعار ا نافذ ا قبل العميل ويعتبر استخدام الخدمة بعد تاريخ سريان أي تعديل لهذه الرسوم قبولا من العميل لذلك التعديل دون أية تحفظات عليه.

-تكون كافة التعليمات التي يقوم العميل بإصدارها وكافة العمليات التي يقوم بإجرائها من خلال الخدمة ملزمة له ومنتجة لكافة آثارها القانونية في مواجهته. ويتعهد البنك بتفعيل كافة العمليات وتنفيذ كافة التعليمات التي قد يصدرها العميل لفرع البنك أو لمقدم الخدمة وفقاً لشروط وأحكام هذا العقد من خلال أي من الوسائط الإلكترونية المستخدمة في تقديم تلك الخدمات.

-تكون كافة التعليمات التي يصدرها العميل للبنك من خلال الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تقديم الخدمة كما لو كانت صادرة منه مباشرة، ويلتزم البنك فور استلامها وعلمه بها بتنفيذها وترتيب كافة الآثار المترتبة عليها، وفي المقابل يكون العميل مسئولاً في مواجهة البنك عن كافة النتائج التي تترتب على تنفيذ البنك لتلك التعليمات.

-يتعهد العميل تعهداً غير قابل للإلغاء بتعويض البنك عن كافة الخسائر والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي قد تكبدها البنك نتيجة تنفيذه لتعليماته بما في ذلك الرسوم القضائية وأتعاب محاميه ومستشاريه.

رابعاً: أحكام عامة متعلقة بالمحفظة الإلكترونية:

-يتم ربط كل خط هاتف محمول بحساب محفظة إلكترونية واحد فقط .

-يلتزم البنك بالمحافظة على سرية كافة البيانات والمعلومات التي قد تسلم إليه من العميل بمناسبة تقديم الخدمة، كما يتعهد بالمحافظة على سرية كافة العمليات التي يقوم العميل بإجرائها من خلال أي من الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تقديم الخدمة، ويتعهد البنك والعميل بعدم الإفصاح عن أي مما تقدم إلا طبقا للقوانين السارية من الإقليم أو تنفيذا لأية أحكام أو أوامر ملزمة أو طبقا لشروط وأحكام استخدام الخدمة.

-يقر العميل بموافقته على أن يقوم البنك بتقديم أو الإفصاح عن كل أو بعض المعلومات الخامة بحسابه / حساباته لدى البنك إلى أي من فروعه و / أو وكلائه. و/أو أي من الجهات التي تقدم له الخدمة الفنية أو المصرفية أو لأي من المنشآت التي يتعاقد معها البنك لتقديم بعض الخدمات المتعلقة بتنفيذ الخدمة والمصرح لها بذلك بها من البنك وفقاً لما يراه البنك مناسبا ولازما في هذا الشأن.

-يحق للبنك أن يعهد إلى أي طرف آخر داخل الإقليم بتنفيذ بعض من تعهداته وليس كلها التي التزم بها وفقاً لشروط وأحكام استخدام الخدمة وفي هذه الحالة فإن البنك سوف يظل مسئولاً في مواجهة العميل عن المحافظة على سرية كافة بيانات العميل وكافة حساباته كما أنه سوف يكون مسئولاً في مواجهته عن اي خطأ أو إهمال أو تقصير قد يقترفه ذلك الطرف الثاني.

-يحق للبنك أو أي طرف آخر قد يعهد له بتنفيذ أي من التزاماته المفروضة عليه بموجب شروط وأحكام استخدام الخدمة أن يقوم بتسجيل المكالمات التليفونية التي تم استقبالها على أرقام التليفونات المخصصة لخدمة العملاء وأن يحتفظ بها

-يجوز للبنك في أي وقت إنهاء تقديم الخدمة، و يحتفظ البنك بالحق في تعديل أي شرط من شروط و / أو أحكام استخدام الخدمة وسوف يصبح أي تعديل أو تغيير نافذ في حق العميل وملزما له بعد إخطاره به بأية وسيلة من الوسائل التي يراها البنك مناسبة ، وفي حالة عدم قبول العميل لأي من هذه التعديلات أو التغييرات يتعين عليه في موعد غايته ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التغيير أن يخطر البنك برغبته في إلغاء الخدمة وأن يتوقف فورا عن إجراء أية عمليات

وأن يتقدم للبنك بطلب لإقفال حساب / حسابات الهاتف المحمول وإجراء التسويات اللازمة بما في ذلك سداد ما قد يكون مستحقا عليه واسترداد أية مبالغ متبقية له في رصيده ثم يتبع نفس إجراءات الإلغاء.

-يكون البنك مسئولاً عن توفير الخدمة بالشكل اللائق ، علما بأن من حق البنك المطلق تحديد وقت استئناف الخدمة مع إخطار العملاء في حالة انقطاع الخدمة لعمل صيانة محددة مسبقة.

-في حالة اكتشاف البنك لأي تصرف أو أي محاولة يقوم بها العميل من شأنها انتهاك أو مخالفة أي من القوانين السارية، يحق للبنك أن يوقف التعامل على جميع أرصدته الإلكترونية دون الإخلال بحق البنك في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية.

-في حالة تغيير أي معلومات أو بيانات خاصة بالعميل خلال فترة التعاقد وقبل ميعاد تحديث البيانات يتعين على العميل إخطار البنك فورا بذلك التغيير.

-يخضع هذا التعاقد لقوانين جمهورية مصر العربية وبالقدر الذى لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تفسرها هيئة الرقابة الشرعية والفتوى للبنك ، وكل نزاع قد ينشأ حول تفسير أو تنفيذ بنوده يكون من اختصاص المحاكم المختصة على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

-يحق للبنك تغيير الحد الأقصى للسحب والمدفوعات حسب ما يراه البنك مناسبا ويقوم بأخطار العميل بأي وسيلة من وسائل الاتصال المناسبة .

١٠. شروط وأحكام خدمة التعليمات بالفاكس والبريد الإلكتروني:

١- يفوض العميل بموجب هذا بقبول أية تعليمات تصدر منه (ا) فيما يتعلق بالتعاملات على حسابه(ا) المذكور عن طريق الفاكس و/أو البريد الإلكتروني شريطة أن تحمل رسالة الفاكس و/أو البريد الإلكتروني اسمه(ا) وعنوانه(ا) ورقم الفاكس و/أو عنوان البريد الإلكتروني، و تكون رسالة الفاكس و/أو البريد الإلكتروني موقعة حسب الظاهر من شخص مخول له التوقيع على هذا الحساب ، و تكون لهذه التعليمات حجية مطلقة في الإثبات قبل العميل

٢- يجوز للبنك بمحض اختياره ودون تحمله أية مسئولية مهما كانت تجاه العميل أن يرفض التجاوب أو التصرف تجاه أية تعليمات بالفاكس و/أو البريد الإلكتروني في حالة ما إذا كان الفاكس أو البريد الإلكتروني متعارضاً مع الشروط الواردة في الفقرة السابق ذكرها، و/أو إذا كانت الرسالة مبتورة أو مشوهة أو غير واضحة بأية صورة من الصور، كذلك إذا كان لدى البنك أي شك في صحة وموثوقية أي توقيع على الفاكس و/أو الإيميل الذي ينفرد البنك بالحكم عليه

٣- يقر العميل بأن البنك في حل من أي التزام للتحقق أو التأكد من صحة أي توقيع وفى حالة عدم ظهور اختلاف واضح في التوقيعات يحق للبنك التصرف بناء على التوقيع. كما يقر العميل بعدم اعتراضه(ا) في حالة عدم الاستجابة لطلبه(ا) نتيجة لخطا في النظام راجع لأي قوة قاهرة ، ويتعهد العميل بأن يرسل للبنك وعلى وجه السرعة أصل الخطاب الموقع لأي فاكس و/أي رسالة موقعة لأي بريد إلكتروني , وفى حالة عدم إرسال العميل لأصل تعليماته المبلغة عن طريق الفاكس و/أو البريد الإلكتروني خلال أسبوع عمل من تاريخه؛ فإنه يحق للبنك وقف هذه الخدمة في أي وقت ويقر العميل بتحمله بالمديونية والمسئولية الناتجة عن ذلك ويحق للبنك التمسك بتلك الرسائل كدليل إثبات له حجيته المطلقة.

٤- يتعهد العميل بموجب هذا بحمايتكم وتعويضكم عن أية تكاليف أو مطالبات أو أضرار أو خسائر أو دعاوى أو إجراءات ومصروفات قضائية ويقر بتحمله لكافة المسئوليات التي قد تنشأ عن أو يتكبدها البنك نتيجة لقبول البنك وتصرفه وفق تعليمات العميل التي أرسلت لكم عن طريق الفاكس و/أو البريد الإلكتروني ، كما يقر العميل بإعفاء البنك من أية مسئوليات ناشئة عن مخالفة أو خط غير مقصود لقوانين سرية الحسابات

٥- يحق للبنك إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت دون إخطار العميل

٦- هذه الشروط والأحكام خاضعة لقوانين جمهورية مصر العربية وبالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تفسرها هيئة الرقابة الشرعية والفتوى للبنك، وكل نزاع قد ينشأ حول تفسير أو تنفيذ بنوده يكون من اختصاص المحاكم المختصة على اختلاف أنواعها ودرجاتها

١١. أحكام عامة

١- يقر العميل بمسئوليته وعلمه التام بكافة النتائج المترتبة عليه تجاه كافة عمليات الإيداع التي تقيد على حسابه المشار إليه من قبل اي شخص أو جهة ما لم يتم رفضها من قبله خلال ثلاثون يوماً من تاريخ كشف الحساب الذي تضمن هذا القيد أو من تاريخ عمله بالإيداع بأي طريقة أخرى.

٢- يجب على العميل الرجوع إلى البنك للحصول على أية إيضاحات في حالة عدم فهمه لأي من الشروط والأحكام المذكورة آنفا ولا يعتبر البنك مسئولاً إذا لم يقم العميل بالحصول على إيضاحات كافية قبل التوقيع.

٣- يعتمد النص العربي لكافة الشروط والأحكام المذكورة في هذا المستند إذا نشأ أي خلاف في تفسير وتطبيق النص الانجليزي.

٤- يقر العميل بإعفاء البنك بصورة نهائية من المسئولية التي قد تنشأ عن هذه الاتفاقية وما يتصل بها من تعاملات، وذلك إلى الحد الذي يسمح به القانون ولا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تفسرها هيئة الرقابة والفتوى الشرعية للبنك.

٥- كل نزاع ينشأ في هذا الخصوص يخضع لأحكام القانون المصري بما لا يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية ولاختصاص محاكم القاهرة.، ويوافق العميل على ما ورد أعلاه ويقر باطلاعه وقراءته لكافة الشروط والأحكام المشمولة في هذه الاتفاقية ويوافق صراحة على الالتزام بها ، كما يؤكد أيضاً بأن المعلومات التي قام بتزويدها للبنك وفقاً لهذه الاتفاقية والموقعة من طرفه صحيحة ودقيقة وكاملة.

٦- يقر العميل بأن كافة إيداعاته الحالية والمستقبلية لدى البنك أيا كان مودعها أو سببه وسواء تمت عن طريقه مباشرة أو بواسطة وكيل عنه فهي من أمواله الشخصية المملوكة له ملكا خالصا ويقر بأنها أموال مشروعة المصدر ولم تنتج عن جريمة من الجرائم المؤثمة قانونا، ويلتزم بتحديث كافة بياناتنا طرف البنك عند اول طلب من البنك وفقاً لما تستجوبه أحكام القانون بشأن مكافحة غسل الأموال بمصر

٧- كشوف الحساب: يتم ارسال كشوف الحساب الخاصة بالعميل بصفة دورية والتي تتضمن كل العمليات المنفذة والتي تم قيدها بالكشوف ومراجعتها من قبل البنك على العنوان المدون في صدر هذا الطلب عن طريق البريد بموجب خطاب عادي يسلم إلى شخص العميل أو في موطنه (ا) و ذلك دون ادنى مسئولية على البنك و/أو عن طريق ارسال كشف حساب إلكتروني أو اطلاع العميل على حسابه (ا) عبر الموقع الإلكتروني للبنك و يحق للعميل الاعتراض على كشف الحساب بموجب اخطار كتابي موجه منه إلي البنك مبينا فيه أوجه الاعتراض و ذلك خلال ثلاثون يوماً من تاريخ استلامه الكشف بالبريد أو استلامه الكشف الإلكتروني أو من تاريخ دخوله و اطلاعه على حساباته (ا) عبر الموقع الإلكتروني للبنك و في حال عدم استلام البنك أي اعتراض من العميل خلال تلك الفترة المذكورة اعلاه يعتبر ذلك بمثابه اقرار من العميل وموافقه نهائية منه على صحة كافة محتوياته و بياناته و المعاملات المقيدة به.

٨- يحتفظ العميل بحقه في تقديم شكواه بخصوص أي منتج أو خدمة يقدمها البنك والتعرف على جميع حقوقه، ويرجى الرجوع إلى دليل حماية حقوق العملاء واستمارة الشكوى المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك ولدى جميع فروعه للتعرف على ألية تقديم الشكوى ومتابعتها.